فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يقع على نصبه
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او امس **الصفة المشبهة**
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اى لما قام به على
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه
مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم
الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له والمراد بكونه لمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو فرد من اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد فلا تجيء صيغتها على هذا الوزن قطعا على

حسب

حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظرف
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة مصدر محذوف
اى مخالفة كائنة على قدر ما سمع وحصر مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ويجوز عملها لمشابهتها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
فيها واما اشتراط الاعتماد فيعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخل عليها ليست بموصولة بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى
كل مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة
باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف
او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة في كل واحد منها من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة

Copyright © King Saud University